

دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية

مصطفى بن شلاط * . فاطمة الوالي **

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة كيفية تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، وذلك من خلال ثلاثة: الجزء الأول: يتضمن مفاهيم، نظريات و أنظمة سعر الصرف.

الجزء الثاني: يتضمن سياسة الصرف في الجزائر.

أما الجزء الثالث: خصص للدراسة القياسية لاختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد قيمة الدينار الجزائري (باستعمال اختبار التكامل المتزامن) ، وذلك بالاعتماد على المشاهدات الشهرية لمتغيري الدراسة (سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك) خلال الفترة من 1990 إلى 2014 .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، القوة الشرائية، الدينار الجزائري ،التكامل المتزامن.

Le résumé :

Le but de ce papier est d'étudier la façon de détermination du taux de change du dinar algérien selon la théorie de la parité du pouvoir d'achat. Dans un premier temps nous allons présentés quelques notions théoriques liées à la théorie du taux de change. Après cela, une deuxième partie sera consacrée à la politique de change en Algérie. La troisième partie, qu'est économétrique, est consacrée au teste de la capacité de la théorie de la parité d'achat à déterminer la valeur du dinar Algérien à l'utilisation de l'intégration simultanée à partir des observations mensuelles du taux de change nominal et de l'indice des prix à consommation au cours de la période : 1990-2014.

Mots clés : taux de change, pouvoir d'achat, dinar Algérie, causalité simultanée.

* أستاذ مساعد " أ " ، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر benchellate@yahoo.fr .

** أستاذة مساعد " أ " ، فاطمة الوالي بشار ، الجزائر benchellate@yahoo.fr .

1. مقدمة :

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية و مقياس لحجم معاملاتهما، ويعكس تحركاته في معظم الحالات الأداء الاقتصادي الداخلي و الخارجي للدولة.

كما يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعا لعوامل العرض و الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا حسب نظام الصرف المتبع و تدخل السلطات النقدية، و في هذا السياق توجد العديد من النظريات التي تبحث في تفسير سعر الصرف و تغيراته، و من بين هذه النظريات نذكر نظرية تعادل القوة الشرائية المنسوبة إلى الاقتصادي السويدي كاسل الذي يرى أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية .

و الجزائر كغيرها من الدول تحتاج لوجود عملة قوية مبنية على أسس صلبة وغير مبالغ في تقدير قوتها الشرائية حتى تساهم في حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية و الخارجية ، فبعد تعثر النظام الاقتصادي السابق القائم على التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي أدى إلى التفكير في تجربة أخرى تهدف إلى تبني قوى السوق في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري.

حيث قامت السلطات النقدية الجزائرية باتخاذ العديد من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987م، واعتبر كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية ، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994م معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة ، من خلال مجلس إدارة العملة والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار الذي تبنته الجزائر من الفاتح يناير 1996م من خلال إنشاء سوق ما بين البنوك إلى يومنا هذا .

و هكذا ينصرف موضوع بحثنا إلى دراسة سعر الصرف وأهم النظريات المحددة و المفسرة له، مع التركيز على قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري لفترة ما بعد الإصلاحات إلى يومنا الحالي ، انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

- الإشكالية : " هل يمكن تحديد سعر صرف الدينار الجزائري وفق نظرية تعادل القوة الشرائية ؟ "
- الهدف من الدراسة : تسعى هذه الورقة إلى : توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية و الأجنبية للأسعار ، أي وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك.
- أهمية الدراسة : تعود أهمية هذا الموضوع إلى مكانة سعر الصرف لدى مراكز الأبحاث الدولية التي تهتم بالبحوث المالية والنقدية، من خلال تأثيره المباشر على المؤشرات الاقتصادية حيث ينعكس على الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي للبلاد.

- منهج الدراسة : قمنا بالاعتماد على **المنهج الوصفي** عند القيام باستعراض مفاهيم سعر الصرف ، ثم اعتمدنا **المنهج التحليلي** لتوضيح أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف ، كما استعملنا الأسلوب **الإحصائي و القياسي** - **التكامل المتزامن** - عند ما إذا كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفق نظرية القوة الشرائية .
 - **خطة الدراسة** : سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:
 - ✓ **المحور الأول** : عموميات ومفاهيم حول نظريات و أنظمة سعر الصرف .
 - ✓ **المحور الثاني** : سياسة الصرف في الجزائر.
 - ✓ **المحور الثالث** : اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد قيمة الدينار الجزائري (اختبار التكامل المتزامن) .
- 2 محتوى الدراسة:**

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول نظريات و أنظمة سعر الصرف:

1.2 مفهوم وصيغ سعر الصرف:

1.1.2 . مفهوم سعر الصرف :

من أهم المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في الدول المختلفة ليس فقط مشكلة حساب قيمة هذه المعاملات وإنما أيضا كيفية تسوية هذه القيمة،ⁱ وبما أن العالم يتكون من عدة دول لكل دولة عملتها الخاصة بها، فهذا يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين عملات الدول، إذن عند مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى يقتضي الأمر وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية، أو ثمن عملة الدولة الأولى مقومة بعملة الدولة الثانيةⁱⁱ ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.

إذن يمكن تعريف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لهاⁱⁱⁱ .

كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، كما يمكن تعريف سعر الصرف بطريقة عكسية، على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية^{iv} .

وبالتالي يعرف سعر الصرف من زاويتين "فمن الزاوية الأولى يمكن النظر إليه على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إليه على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الوطنية^v .

2.1.2 أشكال لسعر الصرف:

■ **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا

التعريف هو سعر الصرف الإسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بـ E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ $\$/AD$ (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب في $\bar{E}$ حيث هو $E/1$.

■ سعر الصرف الحقيقي: نفرض أن المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:^{vi}

$$E' = \frac{EP^*}{P}$$

إذن يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية^{vii}، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم. باعتبار انه يأخذ في الاعتبار تقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم^{viii}.

■ سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية و هو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين، أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل^{ix}.

■ سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده على مستواه التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه.

3.1.2 أسواق الصرف:

سوق الصرف الأجنبي هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف^x، كما أنه يعتبر سوق العملات الصعبة أين تتحدد أسعار الصرف^{xi}، وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفزة والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الفرق مزودة أيضاً بأجهزة المعلومات مثل رويترز وتليرات وداوجونز... الخ والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة على مدى 24 ساعة، فضلاً عما يستجد من أحداث سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على أسعار العملات^{xii}.

2.2. أنظمة الصرف :

1.2.2 أنظمة الصرف قبل انهيار نظام bretton woods :

✓ أسعار الصرف في قاعدة الذهب :

كان هذا النظام مطبق في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت كل دولة ترتبط عملتها بوزن معين من الذهب^{xiii} ، ويترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، ويستلزم هذا النظام توفر ثلاثة شروط أساسية وهي:^{xiv}

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

✓ أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية :

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على إثر انهيار قاعدة الذهب^{*} ، فيما استخدم الذهب لأغراض الإستيرادات العسكرية، وأهم سمات هذه القاعدة ما يلي^{xv} :

- عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
- تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
- تحدد الورقة النقدية سعر رسمي.
- تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية.
- تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

نظام الرقابة على الصرف :

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة^{xvi} 1929-1933، حيث انتشر هذا النظام في ألمانيا ودول أوروبا الوسط والشرقية وأمريكا اللاتينية ففي هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية.

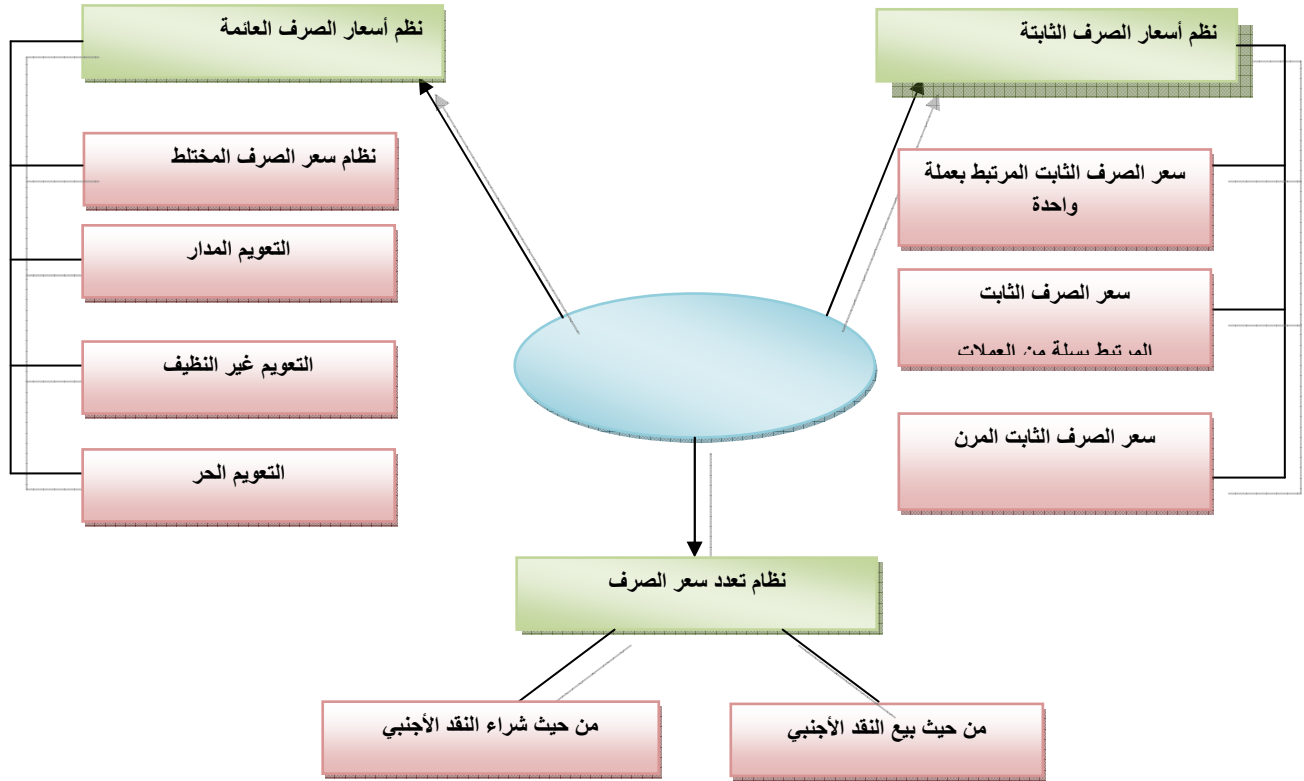
ويعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة .

✓ نظام استقرار أسعار الصرف:

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق Bretton woods أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959^{xvii} ، وكان لكل دولة عضو

في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات^{xviii}.

2.2.2. أنظمة الصرف بعد انهيار نظام Bretton woods :



المصدر : من إعداد الباحث

الشكل رقم (1) : أنظمة الصرف بعد انهيار بريتون وودز

أولاً: نظم أسعار الصرف الثابتة: تتعدد نظم أسعار الصرف الثابتة إلى ثلاثة أشكال رئيسية وهي :

✓ **سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:** في ظل هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ، ونجد تقريباً حوالي 36 دولة^{xix} تتبع هذا النظام.

✓ **سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات :** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.^{xx}

✓ **سعر الصرف الثابت المرن:** في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف..

ثانياً: نظم تعدد أسعار الصرف :

التعدد من حيث بيع النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه الموارد، كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائمة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري.

✓ **التعدد من حيث شراء النقد الأجنبي:** تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر الصرف متعدد على ما يعرض عليها من عملات أجنبية بغرض الحصول على دخل أو لتشجيع أنواع معينة من الصادرات.

ثالثاً : نظم أسعار الصرف العائمة :

✓ **التعويم الموجه (المدار):** في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً^{xxi}.

✓ **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيداً.

✓ **نظام سعر الصرف المختلط:** حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعمومة أي الجمع بين خاصية الثبوت وخصائص التعويم، ويطبق مثلاً في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

✓ **التعويم غير النظيف (القدر):** ويقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على سعر صرف للعملة غير واقعي وهذا ما يشكل أضراراً بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

3.2. نظريات سعر الصرف :

✓ **نظرية تعادل القوة الشرائية:** جاء بهذه النظرية السويدي جوستاف كاسل^{xxii}، تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، إذن فإن تكلفة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D و هذا ما يؤدي بالدولة D إلى خفض عملتها مقارنة بالدولة E و تحقيق قيمة تعادل جديدة^{xxiii}، وعليه فإن :

مؤشر السعر في الخارج

سعر الصرف الآتي للعملية في الزمن 0

مؤشر السعر في الداخل

سعر الصرف الآتي المتوقع للعملة في الزمن 1

هذه النظرية تعتبر أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر^{xxiv} مثلاً إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة ويساوي 1 باوند في بريطانيا فإن سعر الصرف (R) للدولار إزاء الباوند هو :

$$2 \text{ دولار} = \frac{1 \text{ باوند}}{R} \quad (1) \dots\dots\dots = (R)$$

- أهم الفروض التي تعتمد عليها هذه النظرية هي:
 - أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود^{xxv}، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.
 - ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة^{xxvi}.
 - عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلاً في الدول الشريكة تجارياً تنعكس على قوى السوق أي العرض والطلب.
 - عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف.
- من بين الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية نجد :
 - ليس في إمكان النظرية حساب حد تكافؤ القوى الشرائية عن طريق قسمة مستويات الأسعار في أحد البلدين على مستويات الأسعار في البلد الآخر، ويرجع ذلك إلى أن بعض السلع التي تنتجها الدول وتدخل في الحساب عند تركيب الأرقام القياسية لا تدخل في نطاق التبادل الخارجي، وكذلك يوحد عدد من السلع الداخلة في نطاق التجارة الخارجية في تناقص مستمر بسبب انتشار الاكتفاء الذاتي والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجي.
 - يتوقف تصدير السلع أو استيرادها على القوة الشرائية للعملة داخل بلدها بالقياس إلى القوى الشرائية في الداخل للسلع الأخرى ، وكذلك على نفقات النقل وعلى القيود التي تفرضها الدول على التجارة الخارجية فقد ينخفض سعر السلعة في الجزائر مثلاً عنه في المغرب نظراً لزيادة نفقات النقل والرسوم الجمركية التي تفرضها المغرب، ولذلك لا يكون لمستوى الأسعار الداخلية في هذه الحالة من أثر في تحديد سعر الصرف الذي يتحقق التوازن بمقتضاه.
 - لا تعطي نظرية تعادل القوة الشرائية أهمية لتحولات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود.
 - تفترض هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف يكون ناجماً فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود، أما التغير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.
 - اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.
 - إن هذه النظرية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
 - وجود بعض الخدمات لا تدخل ضمن التجارة الدولية لعدة أسباب وبالتالي عدم وجود وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.^{xxvii}
- ✓ **النظرية الكمية:** إذا زادت الكتلة النقدية في بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءً على كمية النقود^{xxviii}.

✓ **نظرية تعادل أسعار الفائدة:** هذه النظرية تسعى إلى الربط بين النظام النقدي لبلد ما وسوق القطع الأجنبي فيه، وهذه النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عمليتي هذين البلدين^{xxix}، فأبي اختلاف في معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية^{xxx}.

✓ **نظرية ميزان المدفوعات:** ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها^{xxxi}، حيث توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في أسواق الصرف، فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه تفسير مستوى سعر الصرف، فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في السوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية.

✓ **النظرية الإنتاجية^{xxxii}:** تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية.

✓ **التعديل الزائد لسعر الصرف:** قام بتطوير هذه النظرية R.Durnbush سنة 1976 والتي تسمى التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في السوق والسلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة)^{xxxiii}.

المحور الثاني : سياسة الصرف في الجزائر

أ. تطور الدينار الجزائري :

الجدول رقم (1): مراحل تسعير الدينار الجزائري حتى سنة 1994 .

المرحلة	مميزاتها
المرحلة الأولى "1964-1974".	ثبات سعر صرف الدينار الجزائري حيث أنشئ الدينار في أبريل 1964. التسيير الإداري لسعر الصرف حيث كان 1 دج = 1 فرنك فرنسي. هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. عدم وجود سوق داخلي للصرف. اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. تخفيض قيمة فرنك الفرنسي في 08 أوت 1969 وتعززت قيمة الدينار الجزائري. اختيار نظام بريتون وودز سنة 1971 حيث تخلت الجزائر عن نظام ثبات سعر الصرف.
المرحلة الثانية "1974-1986"	أصبح الدينار الجزائري ابتداءً من جانفي 1974 مثبت بسلة مكونة من 14 عملة دولية. السلة تتكون من العملات التالية: الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الإسترليني، اليستا الإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدانماركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي. عدم خضوع تسعير الدينار الجزائر لمعدلات التبادل . عدم تأثر تسعير الدينار الجزائري بتطور رصيد ميزان المدفوعات. انخفاض أسعار البترول 1986 مما أثر على الاقتصاد الجزائري حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات.

بعد أزمة البترول قامت الجزائر بعدة إجراءات تهدف إلى تحقيق التنمية ومن أبرز هذه الإصلاحات: إصلاح المنظومة البنكية، إصلاح قطاع السكن، إصلاح قطاع الفلاحة، استقلالية المؤسسات العمومية، إصلاحات التجارة الخارجية. تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري ثم تبني نظام تعويم العملة.	المرحلة الثالثة "1987 – 1994"
--	----------------------------------

المصدر : من إعداد الباحثين

ب. سوق الصرف ما بين البنوك للدينار :

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996، و عليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا و شراء وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحرقات ، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي ، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، و في إطار لجعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعملاء الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة و محددة^{xxxiv}.

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى قسمين هما:^{xxxv}

✓ **سوق الصرف الفوري (spot) :** تتم فيه جميع المبادلات الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية و يتم استلام النقود المتبادلة في مدة قصيرة لا تتجاوز اليومين .

✓ **سوق الصرف الآجل (forward) :** تتم فيه جميع المبادلات الآجلة و بتقنيات مختلفة عن التقنيات المستعملة في العمليات الفورية و يتم استلام النقود المتبادلة في وقت لاحق يكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة و يسمى تاريخ الاستحقاق.

المحور الثالث : اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد قيمة الدينار الجزائري (اختبار التكامل المتزامن).

في هذا المحور سنقوم بدراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن و ذلك لإجراء اختبار مدى صحة فرضيات نظرية القوة الشرائية في تحديد الدينار الجزائري من خلال دراسة وجودية أو عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة من 1990 إلى مارس 2014 ، حيث اعتمدنا على مشاهدات شهرية لكل المتغيرين.

4.2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية (الجزر الأحادي) لسعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك.

نقوم باختبار الشرط الأول من شروط التكامل المتزامن من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بحيث:

نرمز لسعر الصرف الرسمي: TCO

نرمز لمؤشر أسعار الاستهلاك: IPC

في ظل تعدد الاختبارات الخاصة باستقرار السلاسل الزمنية سوف نعتمد في دراستنا على اختبار ADF حيث نعبر عن النماذج الثلاث لهذا الاختبار مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرين محل الدراسة :

■ بالنسبة لأسعار الصرف الرسمية TCO :

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta TCO_{t-j+1} + \xi_t \quad \text{النموذج 1 :}$$

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta TCO_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \text{النموذج 2 :}$$

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta TCO_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \text{النموذج 3 :}$$

■ بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك IPC :

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta IPC_{t-j+1} + \xi_t \quad \text{النموذج 1 :}$$

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta IPC_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \text{النموذج 2 :}$$

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta IPC_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \text{النموذج 3 :}$$

- فرضيات اختبار ADF:

H0: $\varphi_j = 1$ فرضية العدم أي وجود جذر وحدة و بالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

H1: $|\varphi_j| < 1$ الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة و بالتالي استقرار السلسلة الزمنية.

إن قبول فرضية العدم H0 يعني وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية و بالتالي عدم استقرارها .

أما رفضها و قبول الفرضية البديلة H1 تعني عدم وجود جذور وحدة و بالتالي استقرار السلسلة الزمنية

1.4.2 نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة الزمنية الخاصة ب TCO:

$$\Delta TCO_t = PTCO_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta TCO_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \text{بعد تقدير النموذج :}$$

نقوم باختبار فرضية العدم H0: $\varphi_j = 1$ باستعمال برنامج E.Vieus نحصل على نتائج اختبار (ADF) لسلسلة سعر الصرف الرسمي و المتمثلة في الجدول رقم (2) .

الجدول (2) اختبار ADF للسلسلة TCO

Null Hypothesis: TCO has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.679738	0.7580
Test critical values: 1% level	-3.990019	
5% level	-3.425397	
10% level	-3.135832	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن قيمة $T\varphi$ المحسوبة (-1.679)، وهي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-3.990)، (-3.425)، (-3.135)، عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر (75.80%).

مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 ، أي وجود جذر وحدة وبالتالي سلسلة المتغير سعر الصرف الرسمي غير مستقرة.

ومن أجل إرجاع سلسلة سعر الصرف الرسمي مستقرة نطبق عليها طريقة الفروقات من الدرجة الأولى باستعمال برنامج E.Vieus نحصل على نتائج الممثلة في الجدول رقم (3)

الجدول (3) اختبار ADF للسلسلة $D(TCO)$ Null Hypothesis: $D(TCO)$ has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-16.19311	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.990131	
5% level	-3.425451	
10% level	-3.135864	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن قيمة $T\varphi_j$ المحسوبة (-16.193)، وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-3.990)، (-3.425)، (-3.135)، عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي .

مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، أي عدم وجود جذر وحدة بمعنى أن سلسلة المتغير سعر الصرف الرسمي مستقرة عند جميع المستويات ، و متكاملة من الدرجة الأولى :

$$TCO_t \rightarrow I(1) \quad 10\% ، 5\% ، 1\%$$

3.4.1 نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة الزمنية الخاصة بـ IPC:

$$\Delta IPC_t = PIPC_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta IPC_{t-j+1} + C +$$

بعد تقدير النموذج :

$$b_t + \xi_t$$

نقوم باختبار فرضية العدم $H_0: \varphi_j = 1$ باستعمال برنامج E.Vieus نحصل على نتائج اختبار (ADF) لسلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك و المتمثلة في الجدول رقم (4) .

الجدول (4) اختبار ADF للسلسلة IPC

Null Hypothesis: IPC has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 13 (Automatic – based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.154151	0.5128
Test critical values:		
1% level	-3.991534	
5% level	-3.426132	
10% level	-3.136266	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

من خلال الجدول (4) تبين أن عدد التأخرات هو 13، كما نلاحظ أن قيمة $T\phi_j$ المحسوبة (-2.154)، وهي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-3.991)، (-3.426)، (-3.136)، عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر (51.28%).

مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 ، أي وجود جذر وحدة وبالتالي سلسلة المتغير مؤشر أسعار الاستهلاك غير مستقرة.

ومن أجل إرجاع سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك مستقرة نطبق عليها طريقة الفروقات من الدرجة الأولى باستعمال برنامج E.VIEWS نحصل على نتائج الممثلة في الجدول رقم (5)

الجدول (5) اختبار ADF للسلسلة $D(IPC)$ Null Hypothesis: $D(IPC)$ has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 12 (Automatic – based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.457795	0.0461

Test critical values:	1% level	-3.991534
	5% level	-3.426132
	10% level	-3.136266
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن قيمة $T\varphi_j$ المحسوبة (-3.457)، وهي أكبر من القيمة الحرجة الجدولية (-3.991) عند مستوى معنوية 1%، أما عند مستوى معنوية 5%، 10% فإن قيمة $T\varphi_j$ المحسوبة أصغر من القيم الحرجة الجدولية، ومنه فإن سلسلة المتغير مؤشر أسعار الاستهلاك مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، 10% أي أنها مستقرة عند هذا الحد .

$$IPC_t \rightarrow I(1): \quad 10\%, 5\%$$

من خلال اختبار استقرارية السلسلتين الزمنية IPC و TCO نستنتج أنهما متكاملتان من نفس الدرجة (الأولى)، و عليه فقد تحقق أول شرط لاختبار التكامل المتزامن .

5.2 اختبار التكامل المتزامن:

بعد التأكد من استقرارية السلسلتين الزمنية لسعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك من نفس الدرجة (الأولى)، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي اختبار التكامل المتزامن، حيث نقوم في البداية باختبار استقرارية سلسلة البواقي وبدرجة أقل (الدرجة الصفر)، ثم ننتقل إلى اختبار العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق اختبار Johansen .

1.5.2 اختبار استقرارية سلسلة البواقي ξ_t

حيث يتم التحقق من استقرارية العلاقة التالية لسلسلة البواقي عند الدرجة الصفر :

$$H_0 : \xi_t \rightarrow I(0) \quad - \text{ باختبار الفرضية العدمية التالية :}$$

✓ إذا كانت $T\varphi_j < Ttab$: نقبل الفرضية العدمية H_0 : أي أن سلسلة البواقي ξ_t غير مستقرة .

✓ إذا كانت $T\varphi_j > Ttab$: نرفض الفرضية العدمية H_0 : أي أن سلسلة البواقي ξ_t مستقرة .

باستعمال برنامج E.VIEWS نحصل على نتائج اختبار (ADF) لسلسلة البواقي ξ_t و المتمثلة في الجدول رقم (6).

الجدول (6) اختبار ADF للسلسلة البواقي ξ_t الدرجة الصفر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=15)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-15.89457	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.573016	
5% level	-1.941929	
10% level	-1.615963	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن قيمة $T\phi$ المحسوبة (-15.894)، وهي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-2.573)، (-1.941)، (-1.615)، عند مستوى معنوية: 1%، 5%، 10% على التوالي . مما يؤدي بنا الى رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ، بمعنى أن سلسلة البواقي ξ_t مستقرة ، و متكاملة من الدرجة الصفر.

2.5.2 اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرين TCO و IPC و تقدير العلاقة طويلة المدى بينهما:

بعد التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي من الدرجة الصفر، والتي تأكد و جود علاقة بين سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في المدى القصير، نقوم باختبار التكامل المتزامن لتحديد العلاقة بينهما في المدى الطويل . و بالاعتماد على اختبار Johansen لإثبات هذه العلاقة من خلال الفرضيات :

✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فانه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين .

✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فلا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

باستعمال برنامج E.Vieus نحصل على نتائج اختبار Johansen الممثلة في الجدول رقم (7) .

الجدول (7) اختبار Johansen بين المتغيرين IPC و TCO

Sample (adjusted): 1990M06 2014M03

Included observations: 286 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: IPC TCO

Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace		0.05
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.032285	10.32747	15.49471	0.2564
At most 1	0.003287	0.941653	3.841466	0.3319

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال نتائج الجدول (7) نلاحظ أن قيمة λ_{trace} المحسوبة (10.327) وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية 5% المساوية لـ 15.494، كما أن الاحتمال المقدر بـ 25.64% و هي أكبر من القيمة 5%. وعليه بناءً على نتائج الاختبار نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين TCO و IPC.

3. الخلاصة:

من خلال نتائج الاختبارات على السلاسل الزمنية الخاصة بسعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة 1990-2014 و من أجل إثبات صحة نظرية تعادل القوة الشرائية على الاقتصاد الجزائري نستخلص ما يلي:

- إن استقرار سلسلة البواقي عند الدرجة الصفر أثبت وجود علاقة في المدى القصير بين المتغيرين سعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك.

- إن عدم وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين، أي عدم وجود علاقة طويلة المدى بينهما، الأمر الذي يقودنا إلى قول أن نظرية تعادل القوة الشرائية غير صحيحة على الواقع الجزائري، حيث أن هذه النتيجة لا تؤيد فرضية النظرية التي تربط بين سعر الصرف و مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل .

قائمة المراجع

- ¹ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة 2004، ص ص 27-29
- ¹ د. حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد 90، 2010 ص 4.
- ¹ هبة نصار، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص -دراسة استطلاعية- مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بجامعة القاهرة، أوراق اقتصادية، العدد 14 مارس 2000 ص 20.
- ¹ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2007 ص 82.
- ¹ صالح سليم الحموري، المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق، <http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php?t=151>
- ¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مواطنة الشركات، مفهوم المواطنة وتطبيقاتها في مجال الأعمال، 2009 ص 12 - www.cipe.arabia.org/files/pdf/article1252.pdf
- ¹ صالح سليم الحموري، المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق، <http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php?t=151>
- ¹ محمد عاطف محمد ياسين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008 ص 33
- ¹ رابعة سالما لنسور، اثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية -دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2010، ص 17
- ¹ نفس المرجع السابق ص 17.
- ¹ مقدم وهيبه، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة،

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68347/posts/159>

111

1 ثابت عبد الرحمن إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية: الإمداد والتوزيع المادي، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2003، ص 20

Gilles paché et thiery sauvage, la logistique –enjeux stratégique,¹ 3ém édition, vuibert, 2004, p08.

1 Kotler , Philip & Armstrong Gary , Principles of Marketing , New York ,Mc Graw – Hill ,2008. p712

¹ Rogers, D.S. & Tibben-Lembke, R.S. Going backwards: Reverse Logistics

trends and practices. Reverse Logistics Executive Council, Pittsburgh, 1999, P.2.

1 <http://www.businessdictionary.com/definition/reverse-logistics.html>

¹ <http://tadwer.blogspot.com/2010/02/blog-post.html>

¹ نبيهة جابر محمد، الصناعات التي تقوم على تدوير المخلفات،

<http://kenanaonline.com/users/DrNabihaGaber/posts/216660>

¹ مصطفى كمال طلبة، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1992. إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم. 1972-1992). مركز دراسات الوحدة العربية، بناية سادات تاور، شارع ليون، ص.ب. 6001-113-بيروت-لبنان.

¹ المرجع السابق

¹ نبيهة جابر محمد، مرجع سبق ذكره

¹ مصطفى كمال طلبة، مرجع سبق ذكره

/http://tadwer.blogspot.com 1

1 <http://www.arabic-military.com/t20370-topic>

1 <http://tadwer.blogspot.com/>

- 1 <http://www.conserve-energy-future.com/benefits-of-recycling.php>
- 1 ibid
- 1 <http://www.earthsfriends.com/why-recycling-important/>
- 1 ibid
- 1 <http://www.unicoil.com.sa/AR/downloads/articles/recycling-waste-to-resources-01.pdf>
- 1 <http://www.conserve-energy-future.com/benefits-of-recycling.php>, op-cit
- ¹ <http://www.unicoil.com.sa/AR/downloads/articles/recycling-waste-to-resources-01.pdf>, op-cit
- 1 ://www.conserve-energy-future.com/benefits-of-recycling.php, op-cit
- 1 http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:RELzG5rhwhsJ:www.foe.co.uk/resource/guides/change_your_world_start_a.pdf
- 1 <http://greenheartatwork.blogspot.com/2015/09/dont-waste-your-waste-benefits-of.html>

1 أسامة نور الدين الفزاني، إعادة التدوير كأداة لحماية البيئة، دورها. ومتطلبات نجاحها، طرابلس، على الرابط: <http://www.khayma.com/madina/m1-eng/recycle1.htm>

1 المرجع السابق

1 المرجع السابق

1 - محمود يونس، "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 121.

1 - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000، ص 113.

1 - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان 1999، ص 147.

- 1 - أسامة محمد الفولي ، محدي شهاب، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997، ص292.
- 1 - سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص23-24
- 1 - العباس بلقاسم ، "اساسيات أسعار الصرف" ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد23 - نوفمبر2003 ، ص01 .
- 1 - قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.
- 1 - بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، للمركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2005، ص05.
- 1 - جديدين لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص02 .
- 1 - Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit « Economie internationale », Dunod, Paris 1999, P19.
- 1 - Alain Manjon, « Comprenddre l'economie mondiale », Ellips, Paris 1995, P169.
- 1 - مدحت الصادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة 1997، 121.
- 1 - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 124.
- 1 - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص46.
- * - حيث تخلت بريطانيا على قاعدة الذهب سنة 1931 ثم تبعتها معظم دول العالم.
- 1 - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص173.
- 1 - سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص68-69.
- 1 - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 133.
- 1 - عرفان تقي حسين، مرجع سابق، ص174.
- 1 - جديدين لحسن، مرجع سابق ، ص12.
- 1 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص116.
- 1 - مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004، ص32.

- 1- محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية"، دار النهضة بيروت، بدون تاريخ، ص92.
- 1- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 118 – 119.
- » REDRIGER DORNBUSH « exchange rate and inflation -1
P266. , ,1994 A . S.the ill press Cambridge , U
- 1- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص341.
- 1- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص347.
- librairie vuibert, ,1- PEYBARD JOSETTE « risques du change »
p87.
- 1-Tahar ben marzouka, mangi safra « monnaie et finance
international approche macroéconomique » édition l'harmattan,
France, 1994
- 1- خالد الراوي وآخرون، " نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000. ص552
- 1 - Bernard guillochon, " Economie internationale ", 3eme
édition Dunod, Paris 2001.p291
- 1- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص337.
- 1- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص349-348.
- 1- حديدن لحسن، مرجع سابق، ص29.
- 1- دادن عبد الغني، سويسسي الهواري، " أهمية مرونة الدفع بين اليورو والدولار الأمريكي في الجزائر"،
الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات "18- 20 أبريل 2005،
جامعة الأغواط- الجزائر . .
- 1 -Benlhafi « extraversion économique et risque de change » revue
science humain , Université mentouri, N° 16Decembre 2001.

- i - محمود يونس، "اساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص121.
- ii - عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2000، ص113.
- iii - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان 1999، ص147.
- iv - أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة، 1997، ص292.
- v - سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص23-24.
- vi - العباس بلقاسم، "اساسيات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23 - نوفمبر 2003، ص 01.
- vii - قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.
- viii - بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، للمركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2005، ص05.
- ix - جديدن لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص02.
- x - Philippe D'arvisenet, Jean Pierre Petit « Economie internationale », Dunod, Paris 1999, P19.
- xi - Alain Manjon, « Comprenddre l'economie mondiale », Ellips, Paris 1995, P169.
- xii - مدحت الصادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة 1997، 121.
- xiii - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 124.
- xiv - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص46.
- * - حيث تخلت بريطانيا على قاعدة الذهب سنة 1931 ثم تبعتها معظم دول العالم.
- xv - عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص173.
- xvi - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص68-69.

- xvii - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 133.
- xviii - عرفان تقي حسين، مرجع سابق، ص 174.
- xix - جديدن لحسن، مرجع سابق، ص 12.
- xx - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 116.
- xxi - مجلة التمويل والتنمية، مارس 2004، ص 32.
- xxii - محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة بيروت، بدون تاريخ، ص 92.
- xxiii - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 118 - 119.
- xxiv - REDRIGER DORNBUSH « exchange rate and inflation » P266. , , 1994 A . S.the ill press Cambridge , U
- xxv - محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 341.
- xxvi - صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 347.
- xxvii- PEYBARD JOSETTE « risques du change » librairie ,
vuibert, p87.
- xxviii-Tahar ben marzouka, mangi safra « monnaie et finance international approche macroéconomique » édition l'harmattan, France, 1994
- xxix - خالد الراوي وآخرون، " نظرية التمويل الدولي"، دار المناهج، الأردن، 2000. ص 552
- xxx - Bernard guillochon, " Economie internationale ", 3eme édition Dunod, Paris 2001.p291
- xxxi - محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 337.
- xxxii - صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 349-348.
- xxxiii - جديدن لحسن، مرجع سابق، ص 29.

xxxiv- دادن عبد الغنى ، سويسى الهوارى ، " أهمية مرونة الدفع بين اليورو والدولار الأمريكى فى الجزائر"، الملتقى الدولى الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات " 18- 20 أبريل 2005، جامعة الأغواط- الجزائر . .

xxxv -Benlhafsi « extraversion economique et risque de change »
revue science humain , Université mentouri, N° 16Decembre
2001.